

عللا

قلته وقلت المسألة على ان بينة البيع اولى من بينة
 الزهن فتأمل لو ادعى احدهما حصة وفيضه
 من زبن وادعى الآخر شراء من زبن ولم يورثها
 او ارثا سواء فالشري اولى ولو ارثا احدهما
 لا الآخر فالورث اولى ولو ارثا واحدهما اقدم
 فهو اولى ولو كان الغيب بينهما فهو بينهما
 الا ان يورثا واحدهما اقدم فهو اولى من الغيب
 مع الشري كالمهبة مع الشري ولو اجتمعت
 الجبتان في حكمه حكم ما اجتمع الشراة وكالحج
 فيه ان المدعى لو كان يورثها فبها على الشراء
 من واحد ولم يورثها او ارثا سواء فهو بينهما
 ولو ارثا احدهما او اوزن فالورث اولى ولو
 ارثا واحدهما السبق فهو اولى ولو في يد
 احدهما فهو كمن عرف بالخارج مع ذي اليد
 ولو اجتمع المهبة مع القبض والمصرف
 مع القبض فهو كمن اجتمع شران ولما اجتمع
 تكاليف وجهته يمكن ان يعمل بالبينتين
 لو استويا بان يكون منكوحة فينبغي
 ان لو يطلب بينة المهبة حزره عن كذابين

احدهما سبق فهو احق وان لم يكن الاصل هما
 سابقا فهو احق وان لم يكن سواء لم يورثها
 او رثا احدهما او ارثا ولم يكن احدهما سابقا
 فان كان كل منهما او ايدتهما متساويا ولذا ان
 كان كل منهما خارجا في الملك المطول وكذا في
 سبب الا اذا تلقيا من واحد وارثا احدهما
 فقط فانه احق فان كان احدهما ازيد والخارج
 فالخارج احق في الملك المطول تماما للصحة
 المذكورة الا اذا ادعى مع الملك فورا كما اذا نكح
 هو عيني اعتقته او برية فذواليد احق بخلاف
 ما اذا نكح كل واحد هو عيني كاتبته وهما
 رتتها خارجان اذ لا يدعى المكاتب بخلاف المفق
 فانه في يد المولى اذ كان صغيرا ونوقا
 احدهما هو عيني كاتبته وقال الاجر برية
 او اعتقته فهذا اولى فالضابط ان كل بينة
 يكون اسكتة ابتداء فهو احق انتهى
 هش

علا